رسالة «حزب الله» إلى اللبنانيين

خيرالله خيرالله
إعلامي لبناني

يصعب الكلام عن حرب أهليّة جديدة في لبنان، على الرغم وجود كلّ المؤشرات التي توحي بذلك. هذا عائد إلى سبب واحد على الأقلّ. يتمثّل السبب في غياب أيّ موازين للقوى تسمح بمثل هذه الحرب.

يمكن الخروج بمثل هذا الاستنتاج في ضوء ما حصل يوم الخميس الواقع فيه 14 تشرين الأوّل – أكتوبر 2021، وهو يوم استعاد فيه اللبنانيون ذكرى 13 نيسان – أبريل 1975، يوم بداية حرب أهليّة لم يخرج منها لبنان بعد كلّيا.

من الواضح أنّ «حزب الله» لا يمزح. لن يقبل بأن يكون موضوع بخطورة تفجير مرفأ بيروت منطلقا لتوجيه أيّ نوع من الاتهامات إليه. للحزب مهمات لا يمكن أن يقف لبنان عائقا في وجهها ولا يمكن أن يوجد في لبنان من يمنعه من تأديتها

في أساس كلّ ما حصل السلاح غير الشرعي الذي لا يزال يتحكّم بمصير الدولة اللبنانيّة. كان هذا السلاح فلسطينيا وصار إيرانيّا في مرحلة لاحقة. لم يتغيّر شيء منذ 1975... بل تغيّر الكثير. تغيّرت تركيبة المجتمع اللبناني المنفتح والمتنوّع وطبيعة بيروت نفسها التي عادت إليها الحياة لسنوات قصيرة بفضل مشروع إعادة بناء وسطها كي يكون مكانا يلتقي فيه جميع اللبنانيين. بيروت مكان يتّسع للبنانيين من كلّ الطوائف والمناطق وكلّ الطبقات الاجتماعيّة والمذاهب والطوائف. استطاع أعداء بيروت إفراغ المدينة مجدّدا وتحويلها إلى مدينة أشباح، لا أكثر، تعبيرا عن أحقادهم التي لا حدود لها على عاصمة لبنان وأهلها...

ليس حدثا عاديّا اعتراض "حزب الله" وحركة "أمل" على طارق بيطار قاضي التحقيق في تفجير مرفأ بيروت والإصرار على "قبعه". عبارة "قبع" القاضي هي التي يستخدمها الحزب والحركة في تعاطيهما مع هذه القضيّة بالغة الحساسيّة على الصعيد الوطني من جهة وللقضاء على مناعة ما بقي من مؤسسات في الدولة اللبنانيّة، أي ما بقي من قضاء مستقلّ، من جهة أخرى.

يبدو الاعتراض على استمرار القاضي بيطار في مهمّته حدثا استثنائيا بكلّ معنى الكلمة. هذا ليس عائدا فقط إلى أنّه ارتكب أخطاء كبيرة عندما راح يأخذ التحقيق إلى متاهات وزواريب بهدف إضاعته عن طريق اتهام هذا الوزير السابق أو النائب الحالي.

الأمر عائد بكل بساطة إلى أنّ القاضي فضّل في نهاية المطاف، لأسباب ستتكشّف يوما، الذهاب إلى لبّ القضيّة. أي إلى طرح الأسئلة التي كان يتوجب عليه طرحها منذ البداية من دون كلّ اللفّ والدوران اللذين اعتمدهما. إنّها أسئلة من نوع من وراء الإتيان بكميّات نيترات الأمونيوم إلى مرفأ بيروت؟ من أفرغها في أحد معابر المرفأ ومن خزنها طوال سبع سنوات؟ من حماها؟ الأهمّ من ذلك كله، من استخدم قسما من هذه المواد التي كان يخرجها من حرم المرفأ بين حين وآخر عندما تدعو الحاجة إلى ذلك؟ ما وجهة الاستخدام لكمّيات نيترات الأمونيوم التي خرجت من مرفأ بيروت؟

ثمّة أسئلة كثيرة يمكن أن تثار في شأن تصرّفات القاضي بيطار، بما في ذلك علاقته بمرجعيّة رئاسة الجمهوريّة حيث جبران باسيل الشخصية المهيمنة عبر بعض أزلامه. لعلّ اللافت للنظر امتناع القاضي عن الذهاب بعيدا عندما يتعلّق الأمر بأيّ شخصية مسيحية، باستثناء وزير سابق على علاقة بزعيم "تيار المردة" سليمان فرنجيّة الذي يعتبره جبران باسيل منافسه الأوّل على موقع رئيس الجمهوريّة في نهاية ولاية ميشال عون آخر تشرين الأوّل – أكتوبر 2022!

في كلّ الأحوال، بعيدا عن التلهّي بمعركة رئاسة الجمهوريّة اللبنانية، يتبيّن كلّ يوم أنّ "حزب الله" مصرّ على إثبات أنّ لبنان صار في تصرّفه، أي في تصرّف إيران. هذا معنى كلّ ما جرى في الأيّام القليلة الماضيّة وما سيجري في الأيّام المقبلة. سيتابع الحزب ضغطه لتأكيد أنّ لبنان تغيّر كلّيا وأن اعتراض أهل حيّ عين الرمّانة المسيحيين على التظاهرة التي نظمها مع حركة "أمل" لن يكون ذا شأن، على الرغم من سقوط ضحايا من المشاركين في التظاهرة.

المهمّ في نهاية المطاف بلوغ مرحلة لا يعود فيها من يسأل عن حقيقة تفجير مرفأ بيروت. مثل هذه الكارثة الحقيقيّة لا وجود لها، من وجهة نظر الحزب، على الرغم من تدمير ثلث العاصمة اللبنانية وسقوط ما يزيد على مئتي قتيل وآلاف الجرحى ووقوع أضرار رهيبة في الممتلكات. على اللبنانيين إزالة تفجير المرفأ من ذاكرتهم، مثلما على أهل بيروت والجبل نسيان غزوتي العاصمة والمناطق الدرزيّة في السابع من أيّار – مايو 2008!

مطلوب من كلّ من في لبنان أخذ حجمه الحقيقي. هذا بلد لا وجود فيه سوى لسلاح واحد هو سلاح "حزب الله" ولا وجود فيه لأيّ مجال لأخذ وردّ عندما يتعلّق الأمر بمصلحة "حزب الله" المكلّف إيرانيا بمهمات خارج الأراضي اللبنانيّة. من هذا المنطلق، لم يدرك رئيس الجمهورية ميشال عون معنى اللعب، أو الدخول في مساومات وشدّ حبال مع "حزب الله" في موضوع تفجير مرفأ بيروت. لم يدرك أنّه كان عليه التزام الموقف الذي اتخذه في البداية، مباشرة بعد وقوع الكارثة، بمعنى قطع الطريق على أيّ تحقيق دولي في التفجير.

من الواضح أنّ "حزب الله" لا يمزح. لن يقبل بأيّ شكل بذهاب القاضي بيطار إلى أبعد مما ذهب إليه. لن يقبل بأن يكون موضوع بخطورة تفجير مرفأ بيروت منطلقا لتوجيه أيّ نوع من الاتهامات إليه. للحزب مهمات لا يمكن أن يقف لبنان عائقا في وجهها ولا يمكن أن يوجد في لبنان من يمنعه من تأديتها، أكان ذلك داخل لبنان نفسه أو في سوريا والعراق... واليمن.

مرّة أخرى، يقع اللبنانيون ومعهم لبنان ضحيّة السلاح غير الشرعي.

آخر ما يهم حزب الله أوجاع اللبنانيين

ثمّة ثمن عليهم دفعه بعدما صار، هذا السلاح غير الشرعي الذي تتحكّم به إيران، يقرّر من هو رئيس الجمهوريّة اللبنانيّة. كلّ ما في الأمر، أنّ على اللبنانيين إدراك أنّ بلدهم قاعدة في تصرّف "حزب الله" الذي لديه مهمات تتجاوز لبنان وأرضه، وكلّ ما فيه من حجر وبشر.

بكلام أوضح، إن رسالة الحزب من خلف الإصرار على "قبع" القاضي واضحة كلّ الوضوح. ملخّص الرسالة أنّ لبنان، بكلّ مؤسساته، تحت السيطرة الإيرانية... كلّ ما عدا ذلك أوهام!

الغرب ينظر إلى مستقبل تونس وليس إلى الماضي

مختار الدبابي
كاتب وصحافي تونسي

من الطبيعي أن تكون لدول مثل الولايات المتحدة أو الاتحاد الأوروبي موقف مما يجري في تونس، وهو أمر عادي ولم يتوقف منذ فترة حكم الرئيس الراحل زين العابدين بن علي مرورا بمختلف مراحل ما بعد الثورة وصولا إلى إجراءات قيس سعيد ليوم الخامس والعشرين من يوليو وما تلاها من مراسيم تنفيذية خاصة قرارات يوم الثاني والعشرين من سبتمبر التي تحدد آليات إدارة المرحلة الجديدة.

لكن متابعة الخارج لوضع تونس ليست هي متابعة الحكومة ولا معارضيها، فالخارج لديه مصالح ومطالب واضحة تحددها اتجاهات المرحلة وماذا ستحقق. ليس هناك أي اعتراض على قرارات الخامس والعشرين من يوليو ولا على الثاني والعشرين من سبتمبر، فقط هم يريدون التسريع بتنفيذ تلك القرارات للوصول إلى تحقيق استقرار سياسي يساعد على إجراء الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة التي سيتم على ضوئها الاستمرار في مساعدة تونس ماليا للخروج من أزمتها.

لقد أظهرت المواقف الغربية، وخاصة الأميركية، أن واشنطن لم تكن ضد إجراءات الخامس والعشرين من يوليو، وربما دعمتها من وراء الستار لأجل الخروج من حالة الفوضى السياسية التي سيطرت على تونس خلال عشر سنوات.

صحيح أن واشنطن وعواصم أوروبية مهمة، مثل لندن وبرلين، قد دعمت الانتقال الديمقراطي في تونس، وأشادت بثورة الياسمين، وبوجود نموذج عربي يحتكم بجدية إلى صناديق الاقتراع، واستقبلت تلك العواصم مختلف رموز المرحلة الجديدة بمن فيها ممثلو الإسلاميين، كما دعمت التوافق السياسي لأجل عبور المرحلة الدقيقة للبلاد.

لكن ذلك الحماس بدأ يخفت بالتدريج بعد أن ظهر أن الطبقة السياسية ليست لها القدرة على إدارة الدولة، وأنها ركزت فقط على تحقيق مكاسبها المباشرة، وتحصين نفوذها عبر سن القوانين ومحاولة وضع اليد على المؤسسات الدستورية المختلفة، فيما أغفلت الملف الاجتماعي والاقتصادي كليا، وتركت البلاد تسير نحو المجهول.

ومع ذلك، فقد سعت الدول الداعمة لتونس على التواصل مع مختلف الحكومات لأجل بناء أرضية تفاهم تقود إلى الإصلاحات، وعقدت معها المؤسسات المانحة حوارات واجتماعات وتفاهمات واضحة، لكن لا شيء من ذلك تحقق، وكان الجميع يهرب إلى الأمام ويتلافى اتخاذ القرارات المصيرية.

لأجل هذا لم يظهر الأميركيون ولا الأوروبيون أي حماس تجاه مطالب معارضي قيس سعيد بشأن عودة البرلمان، أو ممارسة ضغوط على السلطة الجديدة لتقديم تنازلات بشأن فتح حوار مع هذه المنظومة ورموزها، حتى أن وفد الكونغرس الأميركي زار تونس والتقى فعاليات سياسية ومدنية وتجنب لقاء راشد الغنوشي الذي كان يرأس البرلمان، ويروج أنصاره أنه مدعوم أميركيا، وهو نفسه قد بنى تصعيده في البداية على أساس السند الخارجي القوي.

لكن لا أحد أنجده لا من الأميركيين والأوروبيين، ولا من أصدقائه التقليديين في قطر وتركيا، ما يوحي بأن حكم السنوات العشر الماضية لم يعد يقبل به العدو والصديق في نفس الوقت.

وانطلاقا من هذه الأرضية الباحثة عن جهة تونسية مسؤولية وقادرة على أن تخرج البلاد من الفوضى، جاءت تصريحات المسؤولين الأميركيين، وآخرها موقف وزارة الخارجية الداعم لتشكيل الحكومة في تونس لتؤكد أنها لا تريد عرقلة الإصلاح السياسي والحكومي في تونس، وهي الإشارة التي فهمها الرئيس سعيد، وسيفهمها معارضوه بعد وقت.

الأميركيون والأوروبيون لم يظهروا أي حماس تجاه مطالب معارضي قيس سعيد بشأن عودة البرلمان، أو ممارسة ضغوط على السلطة الجديدة لتقديم تنازلات بشأن فتح حوار مع هذه المنظومة ورموزها

وقال المتحدث باسم الخارجية الأميركية نيد برايس في بيان صحافي نشرته السفارة الأميركية في تونس الثلاثاء "نهنئ تونس على تشكيل حكومة جديدة بقيادة رئيسة الحكومة نجلاء بودن رمضان".

وأضاف برايس "تعد الحكومة الجديدة خطوة مرحبا بها تخطوها تونس إلى الأمام نحو معالجة التحديات الاقتصادية والصحية والاجتماعية الكبيرة التي تواجه البلاد".

سيقول القائل وماذا عن موقف الكونغرس المتحفظ على الإصلاحات التي بدأها قيس سعيد، وهو موقف قد يتبناه البرلمان الأوروبي الذي يعقد جلسته بعد غد الثلاثاء؟

إن التدخلات التي جاءت خلال مداولات الكونغرس بشأن تونس، لم تدع إلى عودة البرلمان السابق، ولم تعلن رفضها لإجراءات الخامس والعشرين من يوليو أو الثاني والعشرين من سبتمبر، لكنها بنت مؤاخذاتها على شيئين مستقبليين، الأول يخص تحديد سقف زمني للمرحلة الاستثنائية. ولم يطالب المتدخلون بتحديد زمني بدورهم، فقط طالبوا قيس سعيد بأن يفعل هذا ويوضح متى تنتهي المرحلة الانتقالية، والعودة إلى المسار الدستوري، أي بناء مؤسسات شرعية جديدة

وهذا مطلب مقبول ومعقول، ولا شك أن قيس سعيد لن يحافظ على المرحلة الاستثنائية إلى ما نهاية، لكن الأمر يتطلب التحرك على مسارين اثنين، الاستمرار في معالجة القضايا الناتجة عن مخلفات المرحلة القادمة من جهة، ومن جهة ثانية التحضير لإجراء تعديلات على النظام السياسي والقانون البرلماني سواء من بوابة الاستفتاء، أو الدعوة إلى انتخابات برلمانية مبكرة على أن يتولى البرلمان الجديد مهمة تحضير الاستفتاء ووضع ملامح الانتقال إلى نظام سياسي جديد.

أما الجزء الثاني من المطالب التي جاءت على لسان متدخلين في الكونغرس فتخص إجراء حوار في تونس حول الإصلاحات، وليس المهم من سيكون ممثلا في هذا الحوار، بقدر أهمية التوصل إلى أرضية ملزمة للجميع بشأن تبني الإصلاحات.

والمقصود هنا ليس الإصلاحات السياسية، فقد شبع التونسيون بجدل الإصلاح السياسي وبناء المؤسسات الدستورية، ولكن الهدف الرئيس لهذه الإصلاحات هو الموضوع الاقتصادي، وأساسا ما ورد في تقييم وكالة موديز الأخير الذي حطت فيه من تنصيف تونس إلى مستوى عالي المخاطر.

وحسب تشكيل الحكومة الجديدة "سيفتح الطريق أمام مفاوضات جديدة مع المقرضين الرسميين"، ولكن "من الصعب أن يتم التوافق حول إصلاحات سابقة وخاصة في ما يتعلق بكتلة الرواتب في القطاع الحكومي وإصلاح الدعم المالي لقطاع الطاقة وإصلاح المؤسسات الحكومية".

وبالنتيجة، فإن ما يهم الداعمين الخارجيين في الشأن التونسي، هو النظر إلى المستقبل وسبل تحسينه، وليس التمسك بماض لا يخفي الفاعلون فيه قناعتهم بأنه كان مرحلة فاشلة.

العرب
أول صحيفة عربية صدرت في لندن
1977 أسسها
أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة
رئيس التحرير المسؤول
د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام
محمد أحمد الهوني

مدراء التحرير
مختار الدبابي
كرم نعمة
منى المحروقي

مدير النشر
علي قاسم

المدير الفني
سعيدة اليعقوبي

تصدر عن
Al-Arab Publishing House
المكتب الرئيسي (لندن)
The Quadrant
177 – 179 Hammersmith Road
London, W6 8BS, UK
Tel: (+44) 20 7602 3999
Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان
Advertising Department
Tel: +44 20 8742 9262
ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk
editor@alarab.co.uk